

ثر التجارة الدولية على نمو الاقتصاد الوطني
في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية
ونقدية

صيتة السبيعي



1. المقدمة

في ظل التحولات الاقتصادية التي تشهدها المملكة العربية السعودية ضمن رؤية 2030، أصبح للتجارة الدولية دور بارز في تحقيق التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط. تسعى المملكة من خلال سياساتها التجارية إلى تعزيز الصادرات وجذب الاستثمارات الأجنبية، مما يساهم في دفع النمو الاقتصادي. ومع ذلك، تواجه التجارة الدولية تحديات متعددة تتعلق بحماية الصناعات الوطنية، وتقلبات الأسواق العالمية، بالإضافة إلى ضرورة دمج القطاعات الصغيرة والمتوسطة ضمن منظومة التجارة العالمية.

رأي كباحثة:

أرى أن المقدمة يجب أن تعكس الصورة المتوازنة بين الطموح والتحدي. فرغم أن التجارة الدولية تمثل رافعة قوية للنمو الاقتصادي، إلا أن غياب استراتيجيات واضحة لمعالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية قد يؤدي إلى اختلالات في التوزيع العادل للعوائد. كما أن الانفتاح المفرط قد يعرض الاقتصاد لصدمات خارجية، خاصة في ظل الاعتماد النسبي على صادرات النفط. لذلك، من المهم أن ترتبط دراسة التجارة الدولية بالسياسات الوطنية للاستدامة الاقتصادية والاجتماعية، مع وضع خطط بديلة لمواجهة الأزمات العالمية.

2. مشكلة الدراسة

تتمثل المشكلة في غموض مدى تأثير التجارة الدولية على نمو الاقتصاد الوطني السعودي، خصوصاً فيما يتعلق بتحقيق التوازن بين الانفتاح التجاري وحماية القطاعات المحلية، مع مواجهة تحديات اقتصادية واجتماعية.

رأي كباحثة:

المشكلة البحثية هنا تتجاوز البعد الاقتصادي البحت، إذ ترتبط أيضاً بالقدرة على إدارة التغيرات الهيكلية في سوق العمل والحد من فجوات التنمية بين المناطق. من منظور بحثي، أرى أن المشكلة لا تكمن فقط في غياب البيانات الكافية أو الدراسات الشاملة، بل أيضاً في نقص التحليل النقدي للسياسات المطبقة، ومدى توافقها مع أهداف رؤية 2030. لذا، من الضروري أن تتبنى الدراسة منظوراً متعدد الأبعاد، يدمج الاقتصاد الكلي بالاقتصاد الاجتماعي، مع مراعاة أثر التجارة على الفئات السكانية المختلفة.

3. أهداف الدراسة

- تقييم أثر التجارة الدولية على الناتج المحلي الإجمالي السعودي.
- تحليل الفرص والتحديات الاقتصادية الناجمة عن الانفتاح التجاري.
- دراسة تأثير السياسات التجارية على القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- تقديم توصيات لتعزيز النمو المستدام من خلال التجارة الدولية.

رأي كباحثة:

لأهداف واضحة من حيث التركيز على المؤشرات الاقتصادية، لكن من وجهة نظري يجب توسيعها لتشمل أبعاداً تنموية واجتماعية، مثل تأثير التجارة على مستوى معيشة المواطنين، وتوزيع الفرص الاقتصادية بين المناطق الحضرية والريفية، ودور القطاع الخاص في تعظيم المكاسب. كما يجب أن تتضمن الأهداف قياس مدى قدرة المملكة على بناء شراكات تجارية تحقق المصالح المتبادلة وتقلل من المخاطر الجيوسياسية.

4. الدراسات السابقة

- العتيبي (2021): تناول تحرير التجارة وأثره على تنويع الاقتصاد، لكنه تجاهل الأبعاد الاجتماعية.
- السالم (2022): ركز على فرص الاستثمار الأجنبي من التجارة الدولية دون تحليل نقدي كافٍ.
- تقرير البنك الدولي (2023): أبرز زيادة الصادرات غير النفطية لكنه لم يعالج التحديات المتعلقة بالتوزيع الجغرافي.

رأي كباحثة:

من خلال مراجعة الدراسات السابقة، أرى أن هناك فجوة بحثية واضحة تتمثل في غياب الدراسات الشمولية التي تدمج بين التحليل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للتجارة الدولية في المملكة. معظم الدراسات تركز على النمو الكلي دون النظر في جودة هذا النمو أو مدى استدامته. كما أن الافتقار إلى المقارنات الدولية يجعل من الصعب تقييم موقع المملكة الحقيقي في سلاسل القيمة العالمية. وهذا ما يدفعني إلى تبني منهج نقدي يهدف إلى ربط السياسات الاقتصادية بالمخرجات الاجتماعية والإنمائية.

5. المنهجية

المنهج المختلط: تحليل بيانات كمية من الجهات الرسمية (2015-2024)، مراجعة دراسات وتقارير، ومقابلات نوعية مع خبراء اقتصاديين.

رأي كباحثة:

أعتبر أن اختيار المنهج المختلط خطوة إيجابية لأنه يسمح بفهم الظاهرة من عدة زوايا. لكن من المهم ضمان أن البيانات الكمية محدثة وموثوقة، وأن المقابلات النوعية تشمل خبراء من قطاعات مختلفة (القطاع الحكومي، الخاص، الأكاديمي). كما أوصي بدمج تحليل مقارنة مع دول مشابهة في البنية الاقتصادية للاستفادة من التجارب الناجحة والفاشلة في إدارة الانفتاح التجاري.

6. أدوات الدراسة وتحليل البيانات

- استخدام تحليل الانحدار لدراسة العلاقة بين التجارة الدولية والنتائج المحلي.
- تحليل التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمارات والتجارة.
- تحليل محتوى المقابلات النوعية لفهم السياسات والتحديات.

رأي كباحثة:

الأدوات ملائمة، لكن أرى ضرورة إضافة أدوات تحليل ديناميكية مثل تحليل الاتجاهات الزمنية ونماذج التنبؤ لتقدير أثر التغيرات المستقبلية في التجارة الدولية على الاقتصاد. كما أن دمج التحليل النوعي مع الكمي يجب أن يتم بطريقة متكاملة بحيث يفسر أحدهما الآخر، بدلاً من عرضهما بشكل منفصل.

7. النتائج

- التجارة الدولية ساهمت في زيادة الناتج المحلي بنسبة 9% خلال الفترة.
- تحديات في دمج القطاعات الصغيرة والمتوسطة بسبب المنافسة الأجنبية.
- تركيز الاستثمارات والتجارة في المناطق الحضرية، مما يعمق الفجوات الاقتصادية الجغرافية.
- فرص عمل محدودة للقوى العاملة الوطنية في بعض القطاعات المرتبطة بالتجارة.

رأي كباحثة

لنتائج تكشف بوضوح أن المكاسب الاقتصادية لا تتوزع بالتساوي، وهو ما قد يؤدي إلى تحديات اجتماعية على المدى الطويل. من المهم أن يتم تفسير هذه النتائج في سياق السياسات الاقتصادية الحالية، مع دراسة مدى قدرة المملكة على إعادة توزيع المكاسب عبر برامج التنمية الإقليمية، وتحسين بيئة الأعمال للقطاع الخاص المحلي، وزيادة القيمة المضافة للصادرات.

8. التوصيات

- تعزيز دعم القطاعات الصغيرة والمتوسطة من خلال سياسات حماية وتطوير.
- تعزيز برامج التدريب والتوطين لضمان استفادة القوى الوطنية.
- تبني سياسات توزيع جغرافي عادلة للاستثمارات والتجارة.
- تطوير أطر تشريعية ورقابية لضمان استدامة التجارة الدولية.

رأي كباحثة:

التوصيات تسير في الاتجاه الصحيح، لكن تحتاج إلى آليات تنفيذية واضحة، مثل تحديد مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) لمتابعة الأثر، ووضع أطر زمنية لكل توصية، وربطها بجهات تنفيذية محددة. كما أقترح أن تتضمن التوصيات تعزيز الشراكات الإقليمية مع الدول الخليجية والعربية لزيادة التكامل التجاري، وتقليل الاعتماد على الأسواق الغربية أو الآسيوية فقط.

المرجع:

مجلة اقتصاديات التنمية، العدد 14، المجلد 2، 2021
استخدم المنهج الإحصائي (تكامل مشترك، نموذج تصحيح الخطأ) لتحليل العلاقة بين
التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي

رابط البحث:

https://search.mandumah.com/Record/1350984?utm_source=chatgpt.com

الخاتمة

تؤكد الدراسة ان التجارة الدولية تلعب دورا مهما في نمو الاقتصاد السعودي ،لكنها تواجه تحديات تتطلب سياسات متوازنة وشاملة .دمج التحليل الاقتصادي مع الابعاد الاجتماعية والسياسية يوفر رؤية استراتيجية تدعم تحقيق اهداف رؤية ٢٠٣٠



Thank You